جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي–
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
السنة الجامعية: 2022 – 2023

المستوى: السنة الثالثة ليسانس
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
المدة: ساعة ونص
يوم : 2023/05/14

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مادة مقررات لجنة بازل

السؤال الأول: (10 نقاط)

أجب بنعم أو لا (إجابة صحيحة: +1، إجابة خاطئة: -1، لا توجد إجابة: 0)

1. وفقا لاتفاقية بازل 1 يتعين على كافة البنوك العاملة الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8%. **نعم**
2. تتكون اتفاقية بازل1 من شقين، حيث يتضمن الشق الأول الصيغة الأولى لهذه الاتفاقية والصادرة سنة 1988، بينما يحتوي الشق الثاني على التعديلات التي أدخلت على الاتفاقية سنة 1995. **نعم**
3. هدفت اتفاقية بازل 2 إلى تطوير طرق قياس المخاطر البنكية وتسييرها، والتوفيق ما أمكن بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. **نعم**
4. إن تحقق خطر عدم الملائة بالنسبة لبنك معين فهو يعني بالضرورة تحقق خطر عدم السيولة. **نعم**
5. يعرف الخطر البنكي على أنه احتمال وقوع نتيجة غير مرغوب فيها نتيجة قيام البنك بنشاط معين. **نعم**
6. هدفت اتفاقية بازل 2 إلى وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة، وبالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي. **لا**
7. تهدف اتفاقية بازل 3 إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية ومراعاة مخاطر الدول. **لا**
8. حسب اتفاقية بازل 3 تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين على أساس أوزان المخاطر الائتمانية.
9. تعتبر لجنة بازل أحد اللجان الثلاث التابعة للبنك الدولي. **لا**
10. ركزت الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل 2 على الرقابة الاحترازية من خلال التحقق من فعالية تسيير المخاطر التشغيلية وتتبع أنظمة البنك. **لا**

السؤال الثاني: (05 نقاط)

أذكر أهم التعديلات التي أتت بها اتفاقية بازل 3؟
تتمثل أهم التعديلات التي أتت بها اتفاقية بازل 3 فيما يلي:

- تحسين نوعية رأس المال نقطتين

ينص هذا المحور على تحسين نوعية وشفافية قاعدة رأس المال في البنوك، وذلك من خلال إعطاء مفهوم جديد له، حيث أصبح رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة بالإضافة إلى أدوات رأس المال غير المشروطة وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أما رأس المال المساند فهو يضم أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر، وبالتالي تم إسقاط الشريحة الثالثة من حساب الأموال الخاصة.

– تحسين تغطية المخاطر نقطة

أعادت اللجنة النظر في امتداد تغطية المخاطر بواسطة نسبة الملاءة في بازل3 لتعكس الرؤية الجديدة التي تدمج بين مقاربة الحذر على مستوى جزئي، ومقاربة الحذر على مستوى كلي(**Approche macro-prudentielle**) ، الأولى كما كان معمول به في بازل2 لكن بمتطلبات أشد صرامة، والثاني في سياق تعبئة كمية من الأموال الخاصة في احتياطيين إضافيين لتعزيز سلامة وأمان القطاع البنكي، بالنتيجة يكون للرقابة الاحترازية المركزة على المخاطر بعدين جزئي على البنك وكلي على القطاع البنكي

–نسبة الرافعة المالية نقطة

نص هذا المحور على إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، حيث تهدف هذه النسبة للتحكم منح القروض، وقد قدرت بـ 3% من رأس المال الأساسي (والذي يتكون في معظمه من الأسهم)، ويتم حساب هذه النسبة من الأصول داخل الميزانية والأصول خارج الميزانية دون استخدام أوزان ترجيحية.

–حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية نقطة

لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود، لذلك يتوجب عليها تكوين مؤونات لأخطار متوقعة (في حالة الانتعاش تحسبا للركود)، بالإضافة إلى تكوين منطقة عازلة إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح، ويضاعف هذا العازل من الرساميل المكون أثناء الازدهار والنمو من قدرة البنوك على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات

السؤال الثالث: (05 نقاط)

أذكر باختصار علاقة أزمة الرهن العقاري بمعايير لجنة بازل؟

بالرغم من أنها جاءت لتصحيح بعض الاختلالات التي تضمنها الاتفاقية الأولى، لكن أحداث الأزمة المالية وما خلفته من خسائر كبيرة، جعل الكثيرين يسلطون الضوء على النقائص التي تضمنتها هذه الاتفاقية والتي ساهمت في تفاقم الأزمة، وأهمها مايلي:

- ✓ تتجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لبازل2 إلى احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات للأرباح على المساهمين بشكل كاف. **1 نقطة**
- ✓ مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية لم تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق، كما يتطلب الإطار المقترح في بازل 2 بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك توافر تقنيات حديثة فير متوافرة لدى معظم البنوك في الدول النامية. **1 نقطة**
- ✓ ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، هذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق خسائر كنتيجة للتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض مخاطر محفظة الموجودات. **1 نقطة**
- ✓ على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل2 يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في أغلب الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحياديتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقوم بتقييمها. **1 نقطة**
- ✓ مقرر بازل2 لا يتضمن معايير صريحة خاصة بمخاطر السيولة، على غرار مخاطر الائتمان والمخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية التي عولجت في نسبة الملاءة تبعا لمعايير الدعامة الأولى، بحيث ترك مقرر بازل2 استجابة البنك لمخاطر السيولة والمخاطر الأخرى بخلاف المخاطر الكبرى تحت مسؤولية مشتركة بين السلطات الرقابية المختصة وإدارة البنك في مقتضيات الدعامتين الثالثة والثانية. **1 نقطة**

بالتوفيق والنجاح

أ.د.زبير عياش